



EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK  
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME  
الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان



Lebanese Association  
for Human Rights

الجمعية اللبنانية  
لحقوق الإنسان

fiqh

Fédération internationale des ligues des droits de l'homme  
International federation of human rights  
Federación internacional de los derechos humanos  
الجمعية الدولية لحقوق الإنسان

تنظم

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

بالشراكة مع

المركز اللبناني لحقوق الإنسان

و

الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

وبالتعاون مع

الشبكة الأوروبية و المتوسطية لحقوق الإنسان

و

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

ندوة حوارية حول

"الحق في العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان"

أوتيل كراون بلازا - الحمرا - الشارع الرئيسي

الجمعة 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 (9:00 صباحاً ولغاية 6:00 مساءً)

ورقة عمل للمناقشة في المحور الأول بعنوان:

"إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين  
وأثرها في دعم حق العودة"

أعد الورقة: الأستاذ صقر أبو فخر

باحث في الشؤون الفلسطينية

سكرتير تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية

## الحقوق المدنية وحق العودة: اشتراك لا افتراق

إعداد: الاستاذ صقر ابو فخر<sup>1</sup>

في لبنان اليوم، وفي الامس ايضا، جدال لا ينضب في شأن توطين الفلسطينيين في البلدان العربية التي لجأوا اليها في سنة العام 1948، وفي شأن المخاطر الناجمة عن هذا الامر في ما لو صار التوطين امرا واقعا. ومع ان هذه المسألة اشبعت بحثا ودرسا ومناقشة، وكُتبت فيها عشرات الدراسات والمقالات، فضلا عن الاحصاءات، وعُرضت في سياقها مئات الآراء والآراء المعاكسة اكانت قانونية ام سياسية ام اقتصادية، الا ان الامور مازالت غير واضحة لكثيرين، ولا سيما في الاوساط اللبنانية، ومن بينها، للأسف، فئات واسعة من المتعلمين والمتقنين والناشطين.

ثمة ريبة، لاشك في ذلك، في بعض الاوساط اللبنانية، ريبة ترى ان اي كلام على الحقوق المدنية والانسانية للفلسطينيين في لبنان يضمّر فكرة التوطين. غير ان هذه الريبة ليست علمية على الاطلاق، وليست واقعية البتة، ويمكن القول انها غير نزيهه في كثير من الحالات. فصورة الفلسطيني لدى هذه الاوساط هي صورة المقاتل الذي شارك في الحرب الاهلية اللبنانية، وهي صورة مكروهة لدى البعض، بينما هي مدعاة للاعتداد والاحترام، في الآن نفسه، لدى البعض الآخر. ومهما يكن الأمر، فان هاتين الصورتين تعكسان الانقسام اللبناني اولا واخيرا. ومع الاسف، ثانية، ان فئات واسعة من اللبنانيين لم تبذل الجهد الكافي لاكتشاف من هم الفلسطينيون في لبنان، وكيف يعيشون، وما هي المشكلات التي يواجهونها، وكيف يمكن تخطي الجروح التي فعلتها الحرب اللبنانية، وما هو واجب اللبنانيين كمجتمع نحوهم، وما هو واجب اللبنانيين كدولة نحوهم ايضا.

ستون سنة من اللجوء الى لبنان وما زال هناك من يجهل هذا الفلسطيني المقيم في جميع المناطق اللبنانية بلا استثناء: في الشمال مخيمان، وفي البقاع مخيم واحد، وفي بيروت والمتن ستة مخيمات قبل ان يُجرف في سنة 1979 مخيما تل الزعتر وجسر الباشا وبينها واحد قائم عند تخوم كسروان هو مخيم الضبية، وفي الجنوب ستة مخيمات قبل ان تُقدم اسرائيل على تدمير مخيم النبطية في سنة 1974 علاوة على عشرات التجمعات الفلسطينية الاخرى في البقاع والجنوب وساحل الشوف. ولا اظن انني اجازف بالاستنتاج اذا قلت ان مسؤولية هذا

<sup>1</sup> باحث في الشؤون الفلسطينية، سكرتير تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية

التقسير الفادح يتحمله اللبنانيون بالدرجة الاولى، ويتحمل الفلسطينيون، بلا شك، قسطا من هذه المسؤولية. ولا نغفل، بالطبع، الحرب الاهلية اللبنانية نفسها، والحروب المشتقة منها كحرب المخيمات، التي جرفت الجميع في معمراتها، وصار كل طرف يرى في الاخر الشيطان والابليس معا.

\*\*\*

## متجاورون لا متشاركون

انها لمسالة تستدعي امعان النظر ملياً، وهي ان ستين سنة من العيش الدائم فوق الاراضي اللبنانية، وما تزال هناك اسوار عالية بين الفلسطينيين واللبنانيين، على الرغم من نحو 50 ألف زيجة حدثت بينهما في الاتجاهين، وعلى الرغم من ان نحو مئة الف فلسطيني اكتسبوا الجنسية اللبنانية منذ خمسينات القرن العشرين فصاعداً. وبطبيعة الحال، فان هذه الاسوار ليست موجودة في جميع الامكنة، فمخيم البرج الشمالي، على سبيل المثال، هو مخيم لبناني وفلسطيني معا، ومن غير الممكن التفريق بين مخيم شاتيلا مثلاً وحي فرحات اللبناني وحي صبرا اللبناني ايضاً. ويكاد المرء لا يكتشف فروقا بصرية جوهرية بين مخيم البص ومدينة صور. ومع ذلك فقد كان للمخيم الفلسطيني هويته البشرية المميزة، وفيه جرت اعادة تكوين الهوية الوطنية الفلسطينية المعاصرة. ولكن هذه الهوية لم تتشكل بالتضاد مع اللبنانيين على الاطلاق، بل بالتضاد مع الاحتلال الاسرائيلي في الاساس، واستنادا الى جدل المنفى والعودة في المقام الثاني.

لم تحاول الدولة اللبنانية، منذ سنة 1948، ان تدمج في اطار مصالحها فئات معينة من الفلسطينيين، فظل الفلسطينيون غرباء عنها ومرتابون بها. وجلّ ما فعلته هو انها مارست دور المختار الذي يقتصر جهده على تسجيل وقوعات الاحوال الشخصية كالولادة والزواج والموت و اصدار الاوراق الثبوتية الشخصية، واستنكفت، تماما، عن تشغيل والرعاية الاجتماعية، وتركت هذا الامر الى الاونروا، بينما انصرفت هي الى الشأن الامني. وبهذا المنهج رات في المخيمات الفلسطينية مجرد تجمعات بشرية ذات اعباء جمة على امن البلاد، وفي الفلسطينيين جماعات تشكل مخاطر امنية على الدولة. وفي جميع الحالات كانت الدولة اللبنانية التي ظهرت بعد الاستقلال قصيرة النظر جدا في هذا الشأن، وخلفت سياستها نحو الفلسطينيين نفورا لم تظهر اثاره الا في نهاية الستينات على شكل تمرد مسلح على سلطة الدولة غير العادلة.

\*\*\*

## الذاكرة القرية

يتذرع بعض السياسيون في لبنان بان منح الفلسطينيين في لبنان الحقوق المدنية، كحق العمل مثلا سيساهم في توطينهم، لانهم، بحسب هذه الرؤية السقيمة، سيشعرون بالاستقرار، وستضعف لديهم بالتدريج فكرة العودة الى الوطنهم.

انّ هذه الذريعة، على بطلانها المعرفي، تخفي الرغبة في توطين الفلسطينيين، لا في عودتهم الى ديارهم الاصلية. انها تعني التضييق على الفلسطينيين ودفعهم الى الهجرة، اي الى توطينهم هذه المرة ولكن ليس في لبنان بل في بلد ثالث.

ثم ان هناك من يروج حجة تقول ان لبنان لا يستطيع منح حق العمل للفلسطينيين، لانه بلد طارد لابنائهم الذين لا يجدون في معظمهم وظائف واعمالا تستوعبهم، فيهاجرون الى الشرق والغرب معا. وهذه الحجة تفترض ان العمالة الفلسطينية في لبنان هي عمالة منافسة لليد العاملة اللبنانية، وعمالة نازحة للاموال المترتبة عنها. لتفحص قليلا هذه الذريعة وتلك الحجة بالتواريخ والوقائع والارقام.

لم يكن بين لبنان وفلسطين، قبل سنة 1917، اي حدود فاصلة حقيقية. ثم لم تلبث الحدود ان ظهرت بموجب اتفاق (نيوكمب - بوليه) في سنة 1923. وقد عاش في فلسطين الكثير من العائلات اللبنانية التي عمل ابناؤها في شتى المهن كالتجارة والحرف والنقل والصحافة، واسهموا في الحياة السياسية والاقتصادية والعمرائية اسهاما مشهودا، وبرز من بينهم اعلام مشهورون امثال اميل البستاني (مؤسس شركة الكات) ونجيب نصار (مؤسس مجلة "الكرمل" في حيفا) وعجاج نويهض (مؤسس صحيفة "العرب" في القدس) ووديع البستاني (الشاعر والمترجم المعروف) ومنير ابو فاضل (الوزير والنائب الراحل).

وفي سنة 1948 سقطت فلسطين، كما هو معروف، في ايدي الصهيونية. وكان من جراء ذلك ان تدفق نحو مئة وعشرة الاف فلسطيني على لبنان. هؤلاء حملوا معهم الى لبنان، دفعة واحدة، نحو 150 مليون جنيه استرليني، اي ما يعادل 15 مليار دولار باسعار هذه الايام. وهذا الامر اطلق فورة اقتصادية شديدة الايجابية، فاليد العاملة الفلسطينية المدربة ساهمت في العمران وفي تطوير السهول الساحلية اللبنانية. والراسمال النقدي اشاع حالة من الانتعاش الاستثماري، ولا سيما في قطاع العقارات والخدمات. وكان لاقفال ميناء حيفا ومطار اللد شأن

مهم جدا في تحويل التجارة في الشرق المتوسط الى ميناء بيروت. وعلى الفور بدأ انشاء مطار بيروت الدولي في سنة 1949 بعدما كان مطار بئر حسن مجرد محطة متواضعة لاستقبال الطائرات الصغيرة. وفي هذا السياق لمع في لبنان الكثير من الفلسطينيين الذين كان لهم شان كبير في الازدهار اللبناني امثال يوسف بيدس (مؤسس بنك انترا وكازينو لبنان وطيران الشرق الاوسط واستديو بعلبك) وحسيب الصباغ وسعيد خوري (مؤسس شركة اتحاد المقاولين)، ورفعت النمر (البنك الاتحادي العربي ثم بنك بيروت للتجارة) وباسم فارس وبدر الفاهوم (الشركة العربية للتأمين) وزهير العلمي (شركة خطيب وعلمي) علاوة على عبد المحسن القطان وتيوفيل بوتاجي وتوفيق غرغور وادوين ابيلا ومحمود فستق ورضا ايراني وغيرهم كثيرون.

\*\*\*

### اليد العاملة الفلسطينية والاقتصاد اللبناني

كانت البنية الاقتصادية في لبنان، في مطلع الاربعينات من القرن العشرين، تقوم على الانتاج السلعي (الزراعي والصناعي والحرفي). فكانت حصة هذا القطاع تقارب 50% من مجمل الناتج الوطني الشامل. لكن، في ما بعد، راح الاقتصاد اللبناني يتحول بالتدريج نحو الخدمات التي ازدادت حصتها في الناتج الوطني الشامل الى 68%. وكان للنكبة الفلسطينية دور مهم في هذا التحول ولاسيما مع ازدهار ميناء بيروت ومطارها الدولي والقطاعين المصرفي والعقاري، فضلا عن استئثار ميناء الزهراني وميناء طرابلس بالنفط السعودي والعراقي اللذين توقف تصديرهما الى ميناء حيفا. وكان واضحا ان اليد العاملة الفلسطينية المدربة والماهرة مارست دورا تنمويا في قطاع الزراعة بالدرجة الاولى، ثم في قطاع الصناعة، بينما كان للرساميل الفلسطينية دور مهم في تطوير القطاع المصرفي والقطاع التجاري علاوة على قطاع العقارات.

وفي اي حال، فقد توزع معظم العمال الفلسطينيين الاوائل على الزراعة والبناء، واتجهت الاقلية منهم الى الصناعة والخدمات ووظائف الاونروا. واشتهرت، في البدايات الاولى بعد النكبة، بعض العائلات الفلسطينية التي كان لها شان بارز في تطوير بساتين الجنوب مثل آل عطايا. كما كان لليد العاملة الفلسطينية حضور في معامل جبر وغندور وعسيلي واليمن....الخ. وقد استفادت القطاعات الانتاجية اللبنانية كثيرا من جهد العمال الفلسطينيين الذين كانوا يتقاضون اجورا اقل ويعملون ساعات اكثر، فكان يوم العمل يستغرق 12 ساعة.

واستمرت هذه الحال حتى سنة 1955 حينما انخفض يوم العمل للعامل الفلسطيني، نظرياً على الأقل الى 8 ساعات، ثم 7 ساعات ابتداء من سنة 1965 فصاعداً.

لم تكن اليد العاملة الفلسطينية منافسة لليد العاملة اللبنانية بتاتا. فهي، في نهاية المطاف، محدودة العدد وضئيلة الحجم. وحتى ستينات القرن العشرين كانت اعداد العمال الفلسطينيين في لبنان لا تزيد على الثلاثين الف عامل فقط. فالفلسطينيون اللاجئون انقسموا، اجتماعياً، الى ثلاث فئات هي:

- الفئة العليا: وهم رجال الاعمال واصحاب الرساميل وذوي الخبرة في ميادين المال والتجارة. وهؤلاء شكلوا نحو 5% من اللاجئين، ومعظمهم اكتسب الجنسية اللبنانية. وتولت شركات الكات واتحاد المقاولين والبنك العربي تشغيل بعض الكفاءات الفلسطينية.
- الفئة الوسطى: وهم حملة الشهادات الجامعية والمهنية، وهؤلاء عملوا في الادارة والتدريس والخدمات، وكانوا يشتغلون باجور اقل من اجور امثالهم اللبنانيين وبلا اي ضمانات. وتميزت هذه الفئة (50% من طاقة العمل) بهجرة ابنائها الى دول الخليج العربي، وهؤلاء كانوا يعيدون تحويل مدخراتهم الى المصارف اللبنانية. وقد اسهمت التحويلات المالية لهؤلاء في تنشيط الطلب على السلع وعلى العقارات معاً، وفي تكوين احتياطي مهم من العملات الاجنبية لدى مصرف لبنان.
- العمال: وهؤلاء هم سكان المخيمات بالدرجة الاولى الذين ساهموا في تحسين القطاع الزراعي، وفي امداد القطاع الصناعي في الدكوانة وتل الزعتر والمكلس والشويفات باليد العاملة، وفي تطوير قطاع البناء.

اذا كانت البطالة ظاهرة عامة في الوسط الفلسطيني في لبنان الا ان انتقال منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها الى لبنان منذ سنة 1969 فصاعداً ساعد في امتصاص جزء من العمالة الفلسطينية وقد كان للاونروا، بالتأكيد دور معروف في تشغيل اعداد وافرة من الفلسطينيين في المدارس والمعاهد والمؤسسات التابعة لها. وبهذا المعنى يمكن القول ان اليد العاملة الفلسطينية لم تشكل في اي يوم من الايام منافساً جدياً لليد العاملة اللبنانية، بل ان مساهمة الفلسطينيين في تطوير بعض القطاعات الاقتصادية اللبنانية افسح في المجال امام اليد العاملة اللبنانية لتستفيد من اتساع الاسواق الذي اتيح لها جراء هذه المساهمة.

\*\*\*

## قوة العمل الفلسطينية في لبنان

في لبنان اليوم نحو 425 الف لاجئ مسجل في قيود الاونروا او مديرية شؤون اللاجئين او الامن العام. لكن المقيمين فعليا على الاراضي اللبنانية يتراوحون بين 200 و 220 الف فلسطيني فقط.

واستنادا الى ذلك فان قوة العمل الفلسطينية في لبنان حاليا لا تتجاوز الخمسين الف عامل يتوزعون على البناء والزراعة ومحطات الوقود والافران والصيد البحري وحراسة المباني والخدمات. وتتجه عمالة النساء، على ضاءلتها، الى معامل الخياطة وبعض المعامل القريبة من المخيمات والبساتين، فضلا عن الجمعيات الاهلية العاملة في الوسط الفلسطيني ومؤسساتها مثل رياض الاطفال وبعض المشاغل الحرفية.

ان هذه القطاعات غير منافسة لليد العاملة اللبنانية التي تفضل الالتحاق بوظائف الدولة او وظائف القطاع الخاص بالدرجة الاولى. لنلاحظ ان هناك نحو 350 طبيبا فلسطينيا في لبنان وقرابة 300 مهندس وحوالي 40 محاميا، واعدادا غير محددة من الصيادلة. وهؤلاء يعملون في مهن لا تتلاءم وخبراتهم. فالمهندس اذا حظي بعمل لدى احدى شركات المقاولات فهو يعمل "فورمان" على سبيل المثال، واذا اشتغل مهندسا بالفعل فان توصيفه الوظيفي (Job Description) يبقى "فورمان". وثمة بعض الاطباء حاولوا افتتاح عيادات خاصة في داخل المخيمات، فاذا بالسلطات القضائية تصدر مذكرات جلب بحق هؤلاء بتهمة ممارسة المهنة بغير ترخيص رسمي.

اما الترخيص الرسمي فهو ضرب من المحال، لان المهن الحرة في لبنان تشترط على من يرغب في مزاولتها ان يكون عضوا في النقابة الخاصة بها. وهذه النقابات لا تسمح بعضوية غير اللبناني الا بشروط خاصة وصعبة وبتكلفة ربما تصل الى 50 الف دولار لمهنة الطب. لذلك يتحول الطبيب الفلسطيني، وخصوصا المتخرج حديثا الى العمل في اي مهنة اخرى ان لم يهاجر او ان لم يجد وظيفة له في احدى عيادات الاونروا او الهلال الاحمر الفلسطيني وهي عيادات محدودة القدرة على الاستيعاب. ان قانون تنظيم عمل الاجانب (رقم 17561 لعام 1964) يعتبر الفلسطينيين اجانب مثل غيرهم من غير اللبنانيين، ويشترط مبدا المعاملة بالمثل

لمنح الفلسطينيين الحق بالعمل في بعض المهن الحرة. وهذا الشرط مستحيل التنفيذ لان الفلسطينيين لا يمتلكون دولة كي يجري عليها مثل هذا القياس.

ان هذه الاوضاع المتفاقمة ادت الى ارتفاع وتيرة الهجرة في صفوف الفلسطينيين. لكن هذه الهجرة تختلف إختلافاً بيئياً عن هجرة الفلسطينيين الى دول الخليج العربي في اواخر الخمسينات. فتلك الهجرة كانت ترفد لبنان بتحويلات مالية متدفقة، وهذه التحويلات طالما لعبت دوراً مهماً في اتساع الانفاق وتنشيط الطلب في بعض القطاعات. غير ان الهجرة الجديدة والمتجددة، والتي كانت بدأت في معمرات الحرب الاهلية اللبنانية لا تلعب هذا الدور على الاطلاق. فاذا كانت الهجرة الاولى مؤقتة ويعود الفلسطيني الى لبنان للاقامة في ربوعه بعد ان يكون اشترى منزلاً او جمع ثروة محدودة تقيه العوز ومرارة اللجوء، فان الهجرة الثانية هي هجرة دائمة على الارجح، وهي تتجه الى الدول الاوروبية وكندا والولايات المتحدة وهي بلدان ماصّة للافراد واللاسرة. وهنا تتحقق احدى حلقات التوطين في بلد جديد.

لقد استفاد لبنان كثيراً من اليد العاملة الفلسطينية اكان من اليد العاملة التي استقرت في ارجائه او التي هاجرت منه. لنلاحظ كيف ان قانون منع الفلسطيني من التملك في لبنان الصادر في 2001/3/21 اثر بشكل سلبي واضح على الحركة العقارية في بعض المناطق اللبنانية ولا سيما في مدينة صيدا على سبيل المثال، بينما انتعشت الحركة العقارية في صيدا وساحل الشوف وبعض احياء العاصمة بيروت والبقاع طوال الستينات والسبعينات من القرن العشرين جراء تحويلات العاملين الفلسطينيين في دول الخليج العربي.

\*\*\*

### خطوات ضد التوطين

لا نحتاج الى كثير من التامل لاكتشاف ان التضيق على الفلسطينيين في لبنان يعني، في نهاية المطاف دفعهم الى الرحيل عنه، والتوطين في بلادا بعيدة عن ديارهم الاصلية. هذا ما يحصل للفلسطينيين في العراق الذين تشتتوا ما بين الهند والبرازيل وتشيلي بعدما اقامو في العراق في مخيمات الذل عند الحدود الاردنية والسورية. ولا نحتاج الى اي تأمل البتة لنكتشف ان منح الفلسطينيين في لبنان حقوقهم الانسانية والمدنية ولا سيما حق العمل وحق تملك المنزل الذي يابوهم، يمنحهم المقدرة على الاستمرار في نضالهم السياسي في سبيل العودة. وفي جميع

الاحوال، فان الحقوق المدنية للاجئين يجب الا تخضع للمتغيرات السياسية فهي حقوق انسانية  
اولا واخيرا، ومرتبطة بالانسان الفرد ولا يجوز التملص منها باي حجة او ذريعة.

ان بعض الخطوات الضرورية ستكون شديدة التأثير الايجابي على المجتمع الفلسطيني في ما  
لو اقدمت السلطات اللبنانية لتخفيف العبء عن الفلسطينيين مثل:

- الغاء قانون منع تملك الفلسطينيين
- الغاء اجازة العمل للفلسطيني المقيم في لبنان.
- الغاء حظر العمل في المهن التي يتضمنها قرار وزير العمل الصادر في  
2005/6/27 الذي يبيح للفلسطيني العمل في المهن البسيطة.
- استفادة العامل الفلسطيني من تقديرات الضمان الاجتماعي والضمان الصحي ما دام  
رب العمل والعامل يدفعون الرسوم القانونية والاشتراكات المنصوصة في القوانين.

\*\*\*

إن قوة العمل الفلسطينية، بمهارات ابنائها وخبراتهم ورساميلهم، اسهمت بشدة في العمران  
اللبناني، وكانت طوال حقبة الازدهار عاملا من عوامل التقدم والتطوير والبناء. ومن  
حقها ان تكافا على دورها المشهود لا ان يتم تهميشها والتضييق عليها، ولا سيما ان معظم  
الخبراء يكادون يجمعون على ان العمالة الفلسطينية في لبنان لا تشكل اي منافسة للعمالة  
اللبنانية، انها عمالة مستقرة تتفق ما تجني في البلد نفسه. وبهذا المعنى فان كل اجراء  
ايجابي نحو الفلسطينيين في لبنان يسند بالفعل، نضالهم في سبيل العودة، والعكس صحيح  
ايضا.

.....